رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس

إلى وزير العدل

15 شعبان 1424هـ الموافق 12 أكتوبر 2003م

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، رسالة سامية إلى وزير العدل بإيجاد مقرات لائقة لقضاء الأسرة والعناية بتكوين أطر مؤهلة لممارسة السلطة الموكولة إليها في هذا الشأن، في ما يلي نصها:

"الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

خديمنا الأرضى ووزيرنا في العدل السيد محمد بوزوبع،

أمنك الله ورعاك وسدد خطاك، وبعد،

فقد رفع إلى النظر السديد لجلالتنا السيد امحمد بوستة، رئيس اللجنة الاستشارية لمراجعة مدونة الأحوال الشخصية، مشروع مدونة الأسرة، الذي تعلم مدى حرصنا على أن نوفر له كل الشروط الكفيلة بتفعيله، على أكمل وجه، في القريب العاجل.

وتجسيدا لحرصنا السامي في هذا الشأن، فقد أكدنا، منذ إحداثنا اللجنة الاستشارية المكلفة باقتراح إصلاح جوهري لمدونة الأحوال الشخصية، على دعم هذا المشروع، الذي مهما تضمن من عناصر الإصلاح، فإن تفعيله يظل رهينا بإيجاد قضاء أسري عادل وعصري وفعال، لا سيما وقد تأكد من خلال تطبيق المدونة الحالية، أن جوانب القصور والخلل لا ترجع فقط إلى بعض بنودها، ولكن بالأحرى إلى انعدام قضاء أسري مؤهل، ماديا وبشريا ومسطريا، لتوفير كل شروط العدل والإنصاف مع السرعة في البت في القضايا التي هي من اختصاصه والتعجيل في تنفيذها.

وفي انتظار إبداء نظرنا السديد في هذا المشروع، نأمرك بالإسراع في تنفيذ توجيهاتنا السامية في هذا الصدد، من خلال الإسراع بإيجاد مقرات لائقة لقضاء الأسرة، لمختلف محاكم المملكة، والعناية بتكوين أطر مؤهلة من كافة المستويات، لممارسة السلطة الموكولة إليها في هذا الشأن.

كما نأمرك بأن ترفع إلى جلالتنا اقتراحات بشأن تكوين لجنة من ذوي الاختصاص، لإعداد دليل عملي، يتضمن مختلف الأحكام والنصوص والإجراءات المتعلقة بقضاء الأسرة، ليكون مرجعا موحدا لهذا القضاء، الذي نوليه كامل رعايتنا واهتمامنا، في إطار ما نحرص عليه من ترسيخ مقومات أسرة مغربية، وفية لقيمها وأصالتها، منفتحة على عصرها، في كنف العدل والمساواة والتضامن.

مع الإعراب لك عن سابغ رضانا، ودعائنا لك بالمزيد من التوفيق والسداد.

والسلام عليكم ورحمة الله".